

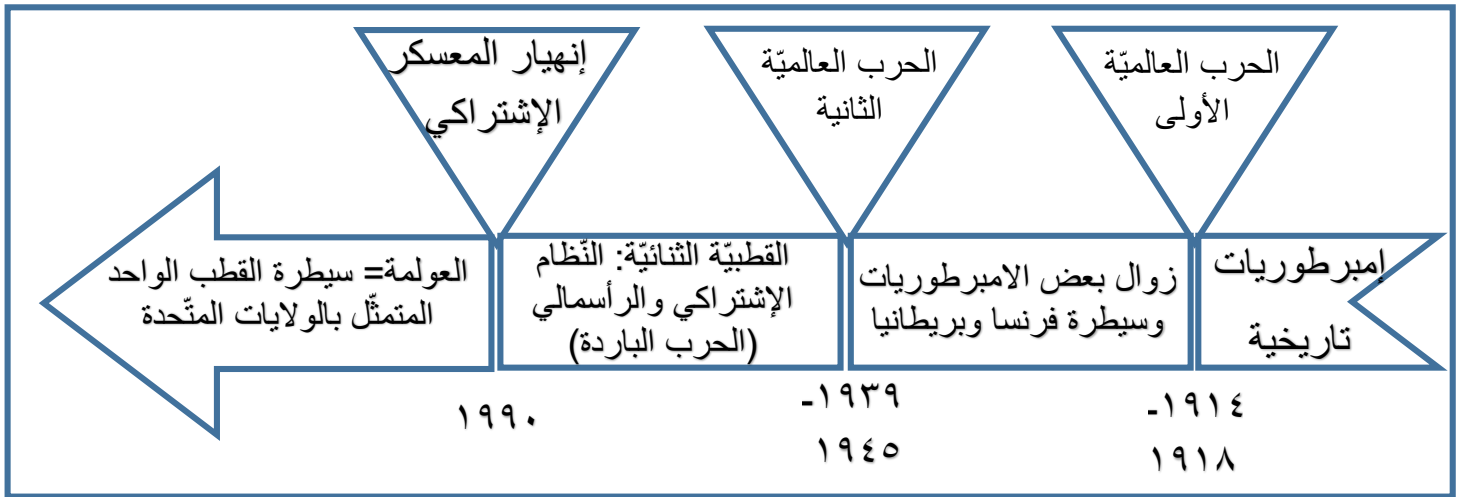
المجال العالمي الجديد

الصف الثانوي الثالث

إعداد الأستاذ: فادي انطون

الدّرس الأول : المجال العالمي الجديد

أولاً: ظهور النّظام العالمي الجديد وتسميته:



التطور التاريخي للنظام العالمي

مستند رقم (١)

مفهوم المجال العالمي

المجال العالمي هو المجال الحيويّ للنشاط البشري بمختلف أوجهه الماديّة (كالنّشاط الاقتصادي والعمراني ...) وغير الماديّة (كالنشاط الفكري والسياسي...) والمجال في الوقت عينه هو مجال لعلاقات دوليّة متشابكة (تطوّر الجماعات البشريّة، وطبيعة الأنظمة السياسيّة، ومراكز القوى المهيمنة في العالم)

العولمة : تكثيف المجال العالمي وتحويله الى قرية كونيّة من خلال تسهيل عمليّة إنتقال السّلع والاموال والافكار و الأعراف (الأنماط) السلوكيّة بين مختلف اجزاء العالم ودوله (مازالت قضية إنتقال الأشخاص خلافيّة)

١. أوضح العوامل التي ادت الى ظهور العولمة (أسبابها).

- السبب السياسي: انهيار المعسكر الاشتراكي بعد انتصار الرأسماليّة على الشيوعيّة وإنهيار الاتحاد السوفياتي وإنّصار النظام الرأسمالي تفردت U.S.A بزعامة العالم.
- ثورة المواصلات: انعكست سرعة في النقل وانخفاضاً في كلفته وضخامة في كميات السلع المنقولة وازدياداً كبيراً في أعداد المسافرين.
- ثورة الاتصالات: (الانترنت، البث الفضائي ...) أدت إلى تكثيف المجال العالمي ، وتدقّق المعلومات والرساميل، والتفاعل بين الثقافات.

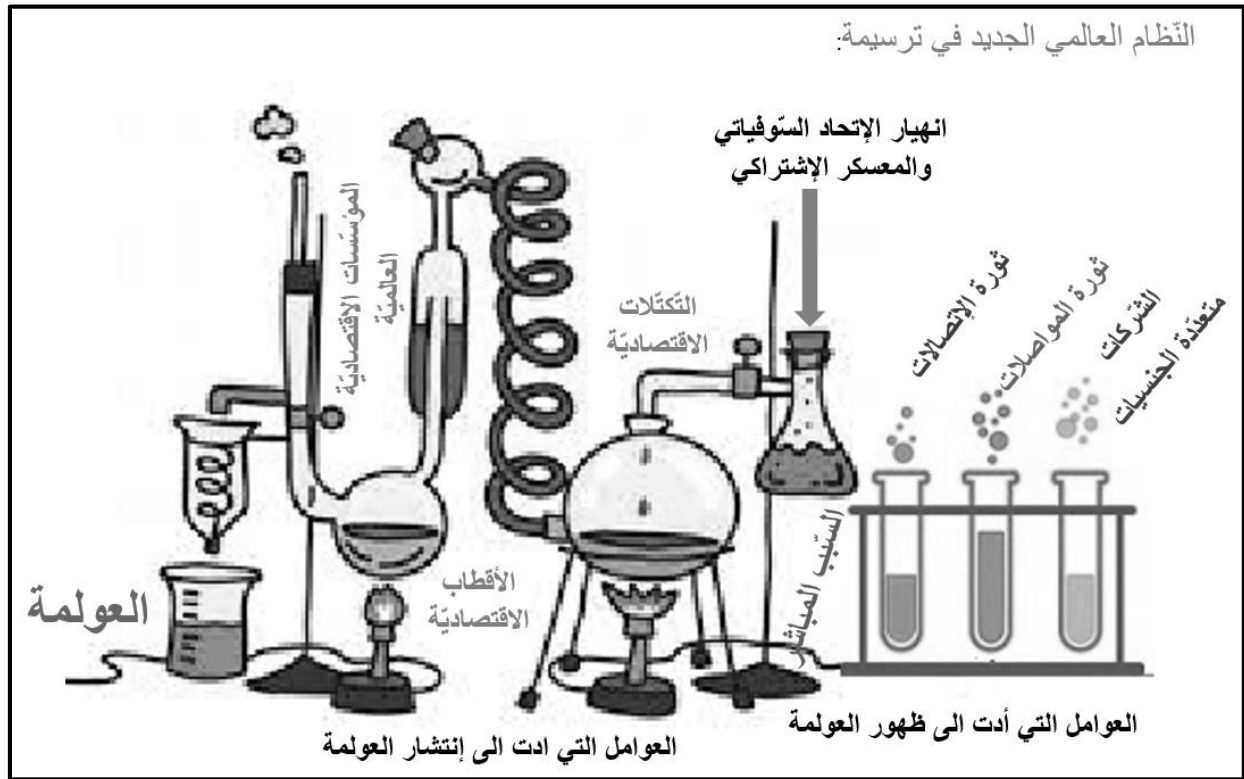
- الشركات الأممية المتعددة الجنسيات (العابرة للقارات): التي تعتبر محركًا أساسيًا لظاهرة العولمة، فهي تسعى إلى إقامة فروع لها في العديد من دول العالم وتوظف رؤوس الأموال في استثمارات عالمية وتسهل إنتقال السلع التي تنتجها الى مختلف أسواق العالم وهذا من غايات العولمة.

٢. أذكر الأدوات العولمة التي ساهمت في انتشار العولمة.

- المؤسسات المالية: هي المؤسسات التي تعمل على تحرير التجارة الدولية ومساعدة الدول النامية عن طريق تقديم القروض المشروطة بتحرير الاقتصاد، تسهل حركة الرساميل والتجارة العالمية. ومنها صندوق النقد الدولي، البنك الدولي للإنشاء والتعمير ومنظمة التجارة العالمية. أما منظمة التجارة الدولية فقد أنشأت بهدف تحرير التجارة وفتح الأسواق.

- التكتلات الإقليمية: (الاتحاد الأوروبي - الالينا - آسيان) اعتمدت على مبادئ العولمة ذاتها و طبقتها على نطاق إقليمي.

- الأقطاب الاقتصادية الكبرى: وهي الاتحاد الأوروبي و الولايات المتحدة الأمريكية واليابان. تتبنى العولمة وتسعى لنشرها.



٣. أوضح العوامل التي مكنت الولايات المتحدة من التربع على عرش العالم.

أولاً: عوامل داخلية:

أ. قوتها الاقتصادية والتي تظهر من خلال اسهامها بحوالي ٢٣% من الإنتاج العالمي وامتلاكها العدد الأكبر من الشركات متعددة الجنسيات و المصارف العالمية الى جانب هيمنتها على المؤسسات الدولية (البنك الدولي - منظمة التجارة العالمية - ...) بالإضافة الى كون الدولار أكثر العملات انتشاراً.

ب. قوتها العسكرية فهي تملك القوة الأضخم في العالم، وأساطيلها الحربية منتشرة في العديد من مناطق العالم بالإضافة الى تزعمها حلف شمال الاطلسي.

ج. قدرتها على التأثير بقرارات الأمم المتحدة كونها الممول الأساسي لمنظماتها بالإضافة الى تأثيرها على سياسات العديد من الدول (تبعية سياسية).

ثانياً: عوامل خارجية:

أ. السبب السياسي الأساسي: إنهيار الاتحاد السوفياتي وعجز روسيا الاتحادية عن لعب الدور المنافس فكرس ذلك زعامة الولايات المتحدة.

ب. لم يظهر الاتحاد الأوروبي كقوة سياسية منافسة للولايات المتحدة وتبقى الصين مركزة على تنميتها الاقتصادية مما يجعلها مهادنة في مواقفها السياسية .

٤. اذكر الأهداف (الوعود) التي تسعى العولمة الى تحقيقها.
من الوعود التي يأمل مؤيدوا العولمة بتحقيقها:

- تحقيق الرفاهية وتحسين مستوى المعيشة لشعوب العالم.
- القضاء على الفقر والجوع والمرض.
- القضاء على البطالة.
- نشر السلام في العالم.
- تقريب مستويات المعيشة، وإزالة التناقضات بين الدول.

٥. أوضح نتائج العولمة.

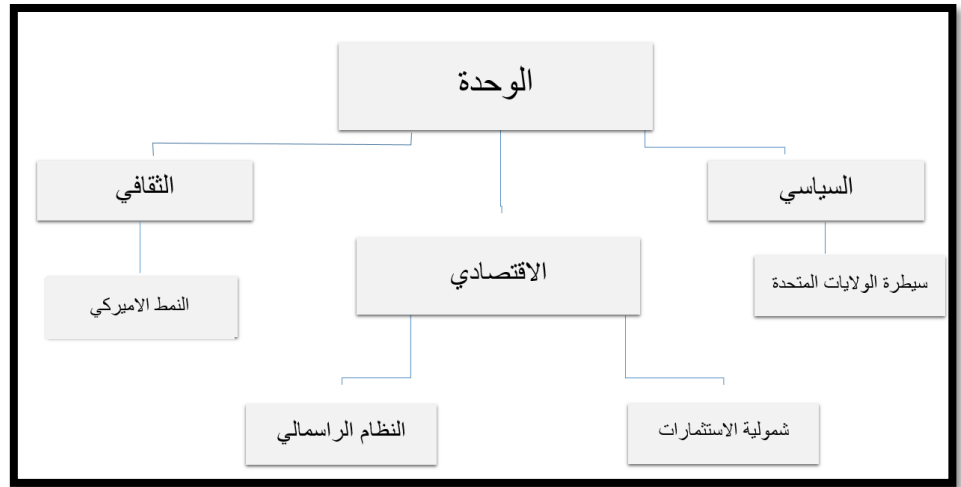
سلبية	إيجابية	بشكل عام
<p>ساهمت العولمة في:</p> <ul style="list-style-type: none"> - تعميق الهوة الاقتصادية والاجتماعية بين الشمال والجنوب. - تعميق الهوة الاقتصادية والاجتماعية داخل المجتمع الواحد. (إتساع الفجوة بين الأغنياء بأعدادهم القليلة والفقراء بأعدادهم الكبيرة). - تهديد الخصوصية الثقافية واللغوية للمجتمعات (باستثناء الأقطاب). 	<p>منجزات العولمة:</p> <ul style="list-style-type: none"> - تسمح العولمة بحدوث تطوّر هائل في التكنولوجيا وتدفق المعلومات الى مختلف الدول. - زادت العولمة من تدفق رؤوس الأموال عبر الحدود. - تؤدي العولمة الى التعامل بقيم عالمية مشتركة كالحرية والديمقراطية وإحترام حقوق الإنسان. - فتحت أسواق العالم على بعضها البعض وضاعفت حجم المبادلات التجارية، ما أتاح للدول تصريف منتجاتها وتطوير قطاعاتها الانتاجية وبالتالي تحقيق التنمية الاقتصادية. 	

عالم الشمال	<ul style="list-style-type: none"> - وفّرت العولمة أسواق واسعة لإنتاجها الضخم (من خلال التجارة الحرة). - وفّرت العولمة مجالاً واسعاً لاستثمار أمواله من خلال الشركات المتعددة الجنسيات مما حقّق أرباحاً ضخمة. - سهّلت العولمة امكانيّة حصوله على مصادر الطاقة والمواد الأولية بأسعار مناسبة.
عالم الجنوب	<ul style="list-style-type: none"> - فتحت الأسواق أمام منتجات عالم الجنوب الأمر الذي أدى الى تطوّر بعض القطاعات الاقتصادية في بعض دوله (الصين - الهند ...) - أتاحت العولمة فرصة الحصول على البعض من التكنولوجيا والمعلومات. - دخول الرساميل والاستثمارات من عالم الشمال الى دول الجنوب. - حصول مواطني الجنوب على العديد من السلع بسعر ملائم نتيجة المنافسة التي أتاحتها العولمة.
<ul style="list-style-type: none"> - سهّلت العولمة للشركات المتعددة الجنسيات التي يمتلك معظمها عالم الشمال فرصة الانتقال إلى خارج موطنها الأم، الأمر الذي أدّى إلى ارتفاع نسبة البطالة فيها بفعل تراجع فرص العمل. - عمّمت العولمة فكرة تحقيق الأرباح على حساب مفهوم الرعاية الاجتماعية، فنقلصت الضمانات للفئات العاملة . - تعميق التفاوت الطبقي. - إفلاس المؤسسات الصناعية الصغرى بسبب المنافسة من الشركات الكبرى. - اضطرار بعض الدول إلى اعتماد سياسة الدعم الزراعي. 	<ul style="list-style-type: none"> - بفعل إنفتاح الأسواق الذي عملت العولمة على تعميمه تعرّضت منتجات عالم الجنوب إلى المنافسة الحادة من منتجات عالم الشمال الأمر الذي أدى إلى الكساد وزيادة البطالة وتعرّض عملية التنمية في هذه الدول. - عززت العولمة نشاط الشركات المتعددة الجنسيات في عالم الجنوب التي عملت على تنمية فروع صناعية معينة وفق توجهاتها الاقتصادية الأمر الذي زاد من التفاوت بين القطاعات وشوّه بنية الجنوب الاقتصادية. - تهميش الفئات الضعيفة في المجتمع (تعاضم الفقر، تنامي أزمة البطالة...). - تزايد الاضطرابات السياسية والاجتماعية في العالم وبخاصة في عالم الجنوب. - المنافسة الحادة التي تتعرّض لها منتجات الدول الفقيرة (الصناعية والزراعية) من قبل منتجات الدول الصناعية. - استمرار محدودية مساهمتها في حركة التجارة العالمية. - تنامي مشكلة المديونية وتأثير ذلك على مشاريع التنمية... - خضوع الدول الفقيرة لمختلف أشكال التبعية الاقتصادية. - إرتهان القرار السياسي في الدول الفقيرة لرغبات الدول الصناعية ومؤسساتها المالية والاقتصادية المختلفة (التبعية السياسية). - إزدياد حدة التفاوت الطبقي.

٦. أوضح أثر العولمة الموحد.

ساهمت العولمة بتوحيد العالم على عدّة صعد.

- على الصعيد السياسي: أصبحت الولايات المتحدة القطب الأوحّد المسيطر على العالم سياسياً.
- على الصعيد الثقافي: انتشر النمط الاستهلاكي الأميركي كذلك أنماط اللباس و التصرف والموضة والفنون.
- على الصعيد الاقتصادي: - أصبح النظام الرأسمالي سائداً حتى في البلدان الاشتراكية السابقة.
- شموليّة الاستثمارات لشتّى القطاعات وتوزعها في مختلف دول العالم.



٧. أذكر مظاهر التناقض في زمن العولمة.

على الصعيد السياسي: وجود الحركات الانفصالية والتوترات والحروب في العديد من دول ومناطق العالم وما يستتبعها من تهجير قسري.

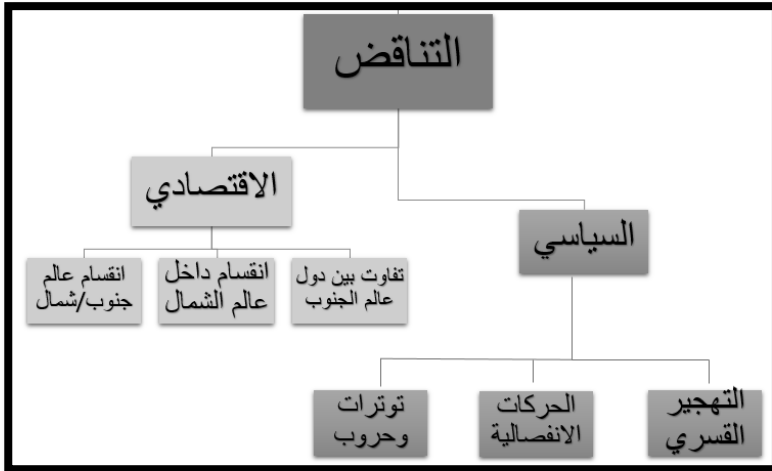
على الصعيد الاقتصادي: - انقسام العالم الى عالم شمال غني وعالم جنوب تعاني دوله من التعثر الاقتصادي في عدة قطاعات.

- انقسام داخل عالم الشمال نفسه بين:

أ- دول متقدمة ودول متحوّلة عن الاشتراكية.

ب- الاغنياء والفقراء ضمن البلد الواحد.

- تفاوت بين دول عالم الجنوب نفسه بين دول نفطيّة غنية ودول تعتبر "قوة إقليمية" (الصين، البرازيل ، اتحاد جنوبي افريقيا...) ودول ذات تنمية متوسطة ودول اقل نموًا.



٨. أوضح المعايير التي قسّمت العالم الى دول شمال ودول جنوب.

معايير تقسيم العالم الى شمال وجنوب



الدرس الثاني والثالث عالم الشمال / عالم الجنوب نمو متفاوت

مصطلحات وتعابير

التقسيم الدولي للعمل	هو الأدوار التي تلعبها الدول في مجال التبادل التجاري فالبعض يصدر المواد الأولية والآخر السلع المصنعة
القطاعات الإنتاجية	القطاع الأول اي الزراعي والقطاع الثاني اي الصناعي وهما المنتجان للسلع.

أسئلة وأجوبة

أوضح الخصائص الاقتصادية لدول عالم الشمال:	أوضح الخصائص الاقتصادية لدول عالم الجنوب:
١. ضخامة نصيب عالم الشمال من إجمالي الناتج العالمي وذلك يعود إلى:	١. ضآلة نصيب عالم الجنوب من إجمالي الناتج العالمي وذلك يعود إلى:
أ. ازدهار مختلف قطاعاته الاقتصادية نتيجة توفر معظم مستلزمات الإنتاج المتطور.	أ. ضعف القطاعين الأولي والثانوي نتيجة النقص في رؤوس الاموال الضخمة والتقنيات المتطورة.
ب. استثمار الموارد المحلية بشكل فعال وبأفضل عائد مالي.	ب. ضعف استغلال الموارد الطبيعية (نقص في وسائل الانتاج والاستثمار - استغلالها من قبل الشركات الاممية بما يتوافق مع مصالحها الخاصة).
ج. مكانة مميزة على صعيد الصادرات العالمية نتيجة ضخامة فائض الإنتاج السلعي ونوعيته الجيدة.	

<p>ج. ضعف إنتاجية اليد العاملة بسبب قلة كفاءتها. كما أن غياب الضمانات الصحية ونقشي الأمراض أثره السلبي على عدد أيام العمل و بالتالي كمية الإنتاج ونوعيته.</p> <p>د. ضعف القدرة على الادخار بسبب تفوق معدل النمو السكاني الطبيعي في معظم دول عالم الجنوب على معدل النمو الاقتصادي مما ينعكس ضعف في الاستثمار المنتج.</p>	<p>د. الاستثمار السليم للأرباح المحققة وإعادة توظيفها في مشاريع جديدة ترتكز على دراسات متقدمة.</p>
<p>٢. انخفاض نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي/ القومي في معظم دول عالم الجنوب وذلك بسبب: ضالة حجم الناتج المحلي مقابل عدد السكان الكبير، والذي يتزايد بوتيرة سريعة.</p>	<p>٢. ارتفاع نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي/ القومي في معظم دول عالم الشمال وذلك بسبب: ضخامة حجم الناتج المحلي مقابل عدد السكان المحدود نسبياً، النمو السكاني البطيء او السلبي.</p>
<p>ضعف القطاعات الإنتاجية (الزراعة والصناعة):</p> <p>يستأثر القطاع الزراعي في معظم دول الجنوب بنسبة مرتفعة من اليد العاملة لكن مساهمته بالناتج المحلي تبقى محدودة وذلك يعود إلى:</p> <p>أ. النقص الحاد في التجهيزات الزراعية.</p> <p>ب. قلة الراساميل الموظفة في القطاع الزراعي، ما يؤدي الى استمرار اعتماد الأساليب الزراعية التقليدية، ويعيق استخدام وتطوير وسائل الإنتاج (آلات، الأسمدة، المبيدات، ...).</p> <p>ج. ضعف إنتاجية اليد العاملة الزراعية (انخفاض مستوى التحصيل العلمي والخبرات).</p> <p>د. المنافسة الحادة التي تتعرض لها منتوجات الجنوب من منتوجات الشمال وضعف الحماية.</p> <p>ضعف القطاع الصناعي بالرغم من توفر العديد من مقوماته الطبيعية (مواد أولية ومصادر الطاقة) وذلك يعود إلى:</p> <p>أ. النقص الكبير في التقنيات المتقدمة الأمر الذي يؤدي الى ضعف الإنتاج كمًا ونوعًا.</p> <p>ب. قلة الاستثمارات في القطاع الصناعي.</p> <p>ج. قلة كفاءة وإنتاجية اليد العاملة الصناعية.</p>	<p>٣. قوة القطاعات الإنتاجية:</p> <p>القطاع الزراعي متطور بالرغم من ضالة نسبة العاملين فيه مما يحقق الأمن الغذائي و يؤمن فائضًا للتصدير وذلك نتيجة:</p> <p>أ. وسائل الإنتاج المتطورة.</p> <p>ب. توفر رؤوس الأموال الضخمة والمقومات البشرية المتمثلة بخبرة المزارعين وارتفاع إنتاجيتهم مما يمكن من استغلال المساحات الزراعية الواسعة.</p> <p>ج. الترابط المخطط بين القطاعين الزراعي والصناعي الأمر الذي ينعكس تطورًا متبادلًا بينهما</p> <p>د. سياسات الدعم الزراعي وحماية الإنتاج من المنافسة الخارجية.</p> <p>ضخامة القطاع الصناعي ويعود ذلك للأسباب الآتية:</p> <p>أ. توفر التقنيات الحديثة.</p> <p>ب. ضخامة الاستثمارات والتي مكنت من قيام شركات ضخمة واسعة الانتشار اتخذت الطابع العالمي.</p> <p>ج. ارتفاع كفاءة اليد العاملة وارتفاع إنتاجيتها كمًا ونوعًا وتمتعها بمستوى صحي جيد يحد من أيام التعتيل.</p>

<p>د. محدودية القدرة الشرائية لدى معظم مواطني دول عالم الجنوب مما يحد من قدرة السوق المحلي على تصريف الإنتاج .</p> <p>هـ. التقسيم الدولي للعمل، وهو ناتج عن الاستعمار السابق والاستثمارات الأجنبية حاليًا الذين شوها البنية الاقتصادية لدول عالم الجنوب وجعلها تلعب دور المنتج للمواد الأولية و مستهلك المواد المصنعة والتقنيات.</p>	<p>د. ارتفاع القدرة الشرائية وضخامة اسواق التصريف الداخلية. وامتلاكها قدرة تسويقية مكنتها من السيطرة على الأسواق العالمية.</p> <p>هـ. امتلاكها المقومات الطبيعية من مواد أولية ومصادر طاقة متنوعة وقدرتها على تأمين ما تحتاج إليه من الخارج.</p>
<p>٤. تضخم القطاع الثائلي بحيث يشكل نسبة كبيرة من إجمالي الناتج المحلي في معظم دول الجنوب رغم عجز الميزان التجاري لمعظم دول عالم الجنوب بسبب ضعف القطاعات الإنتاجية والاعتماد على الاستيراد لسدّ الحاجات المتزايدة.</p>	<p>٤. قطاع ثالثي مميز وتظهر مكانته من خلال:</p> <p>أ. إسهامه بنسبة كبيرة من الناتج المحلي وفي تشغيل اليد العاملة.</p> <p>ب. الدور الكبير الذي يلعبه عالم الشمال في المبادلات العالمية نتيجة فائض الإنتاج والقدرة التسويقية.</p> <p>ج. المساهمة في الخدمات المتنوعة التي توفرها مراكز الأبحاث والتطوير.</p>
<p>٥. اعتماد العديد من دول الجنوب على اقتصاد أحادي الجانب فالنقط أساس اقتصادات دول الخليج العربي وفنزويلا والزراعات التصديرية هي الأساس في دول القارة الإفريقية ومعظم الدول الآسيوية مما يعرض هذه الدول لأزمات في حال تدنّت الأسعار العالمية لهذه المنتجات أو تلف المحصول بسبب الكوارث الطبيعية.</p>	<p>٥. امتلاكه اقتصاد قوي في مختلف قطاعاته يمكنه من تجاوز الأزمات الاقتصادية.</p>

أوضح خصائص عالمي الشمال والجنوب الاجتماعية والسياسية ودليل التنمية البشرية:

الخصائص الاجتماعية :	
عالم الشمال	عالم الجنوب
ارتفاع المستوى التعليمي:	ارتفاع نسبة الأمية:
بسبب:	بسبب:
- إلزامية التعليم لغاية ١٥ سنة بالحد الأدنى.	- ضالة الإنفاق على التعليم من إجمالي الناتج المحلي.
- ارتفاع معدل الإنفاق على الخدمات التعليمية بما يتلاءم مع الحاجات التقنية في سوق العمل.	- استمرار ارتفاع معدل النمو الطبيعي للسكان.
- ارتفاع معدل الإنفاق على البحث العلمي والتطوير.	النتائج:
النتائج:	- على الصعيد الاجتماعي: تردّي الأوضاع الاجتماعية للسكان وتدني مستوى المعيشة.

- على الصعيد الاجتماعي: تحسن ملحوظ في الأوضاع الاجتماعية للسكان وارتفاع في مستوى المعيشة.
 - على الصعيد الديموغرافي: انخفاض في معدلات المواليد والوفيات والنمو السكاني الطبيعي وارتفاع أمد الحياة.
 - على الصعيد الاقتصادي: ارتفاع إنتاجية العاملين و تحقيق ارباح ضخمة نتيجة زيادة الابتكارات العلمية وانتاج التقنيات الحديثة.
- ارتفاع المستوى الصحي:**

بسبب:

- توفر الخدمات الصحية و ارتفاع مستواها.
- التغذية المتوازنة وارتفاع نصيب الفرد من السعرات الحرارية.
- انتشار ثقافة الوقاية الصحية والعادات الصحية السليمة.

النتيجة:

- ارتفاع إنتاجية العاملين والحد من أيام العمل المهدورة.

انخفاض معدل البطالة:

بسبب:

- تفوق نسبة النمو الاقتصادي على النمو السكاني مما يعزز من وجود فرص العمل.
- الشروط والضمانات التي تفرضها الدولة لحماية اليد العاملة المحلية من منافسة العمال الأجانب .

شمولية الضمانات الاجتماعية:

من تقاعد، تعويض نهاية الخدمة، الضمانات الصحية، حق التعليم ... نتيجة ضخامة الانفاق عليها.

- على الصعيد الديموغرافي: ارتفاع في معدلات المواليد والوفيات والنمو السكاني الطبيعي وانخفاض أمد الحياة.
- على الصعيد الاقتصادي: انخفاض إنتاجية العاملين..

انخفاض المستوى الصحي:

بسبب:

الفقر ونقص التغذية ولضالة الإنفاق على الصحة والنقص الواضح في الجهاز البشري الطبي والتجهيزات الصحية.

النتيجة:

- انتشار الأوبئة وارتفاع معدل وفيات الأطفال.
- انخفاض إنتاجية اليد العاملة.
- تدني العمر المتوقع عند الولادة.

ارتفاع معدل البطالة الدائمة:

بسبب:

- تزايد حجم طالبي العمل بشكل يفوق حجم فرص العمل المتاحة.
- الصعوبات التي تواجه هجرة القوى العاملة من الجنوب الى الشمال.

اتساع ظاهرة الفقر الغذائي وتظهر من خلال:

- وجود فقراء غير قادرين على تأمين الحد الأدنى من الغذاء.

- انخفاض نصيب الفرد من السعرات الحرارية والبروتين والدهون.

- ارتفاع نسبة الأشخاص ناقصي التغذية من إجمالي السكان

وتعود أسباب هذه الظاهرة إلى :

- ضعف الإنتاج الغذائي مقابل استمرار النمو السكاني المرتفع.
- التركيز على الزراعات التصديرية بدلاً من زراعة المحاصيل الغذائية.
- تدني دخل الفرد الى مادون خط الفقر في الكثير من المجتمعات الزراعية.

التفاوت الطبقي الحاد:

بحيث تتركز الثروة بيد قلة من الأثرياء في معظم دول الجنوب بينما تعاني فئات واسعة من الفقر الشديد.

الخصائص السياسية:	
<ul style="list-style-type: none"> - تتميز بالاستقرار السياسي وذلك يعود للأسباب الآتية: - احترام حقوق الإنسان والضمانات الأساسية للسكن - مما يحد من التوترات الاجتماعية والسياسية. - احترام الحريات والممارسة الديمقراطية والتي تركز على مؤسسات سياسية وقضائية فاعلة. - اتساع الطبقة الوسطى وانخفاض حدة التناقضات الاجتماعية. 	<ul style="list-style-type: none"> - تردّي الأوضاع الأمنية والسياسية لبعض دول الجنوب. - استمرار حالات النزاعات الطائفية والإثنية. - غياب العدالة واحترام حقوق الإنسان والديمقراطية الفعالة في العديد من دول الجنوب.
دليل التنمية البشرية:	
مرتفع اجمالاً في معظم دول الشمال	يتفاوت بين دول الجنوب ولكنه عمومًا منخفض.

العوامل الداخلية:	بين العوامل التي تسهم في تقدّم دول عالم الشمال.
<ul style="list-style-type: none"> - توفر مقومات الإنتاج من رساميل ضخمة و شركات متعدّدة الجنسيات و مراكز أبحاث وتطوير و ثروات طبيعية وشبكات اتصالات ومواصلات متطورة و استقرار سياسي وامني. - التراكم التاريخي للمال والتكنولوجيا منذ عهد الامبرطوريات الى الثورة الصناعية كما ساهم التقسيم الدولي للعمل بين شمال صناعي منتج وجنوب مستهلك فرصة كبيرة لزيادة الثروات. - النمو البطيء للسكان مترافق مع نمو اقتصادي ساهم في تنمية مجتمعية حقيقية. - السيطرة على القرارات الدولية من خلال السيطرة على الحكومات والمؤسسات الدولية 	<ul style="list-style-type: none"> - بين العوامل التي تعيق التنمية في دول الجنوب - النقص في مقومات الإنتاج وخصوصاً مراكز الأبحاث والتطوير والاعتماد على الشركات الأجنبية في مختلف ميادين الاستثمار. - العائق المالي: نقص الرساميل – توجه الرساميل إلى عالم الشمال – المديونية وخدمتها.... - العائق الديموغرافي: استمرار تفوق معدل النمو السكاني الطبيعي على معدل النمو الاقتصادي (الإنفاق على الخدمات يتعاظم على حساب التوظيفات الإنتاجية – استمرار تعاظم البطالة...). - العائق السياسي: غياب الاستقرار السياسي في العديد من دول الجنوب لا يشجع على قدوم الاستثمارات الأجنبية، ويدفع بالرساميل الوطنية إلى الهجرة....
العوامل الخارجية:	العوامل الخارجية:
<ul style="list-style-type: none"> - وجود قوانين في عالم الجنوب تسهم في تحقيق أرباح هائلة وتفتح الباب واسعاً أمام استثماراتها وخصوصاً عن طريق الخصخصة. - ضعف قدرة عالم الجنوب على المنافسة على الصعيد التجاري. - ضعف الأنظمة في عالم الجنوب وتفككها وارتهاق الحكومات لصالح عالم الشمال المسيطرة. 	<ul style="list-style-type: none"> - الشركات متعدّدة الجنسيات التي تعمل على تنمية اقتصاد مشوّه (أحادي الجانب) في دول عالم الجنوب لتعزيز قدرتها على استنزاف الموارد الطبيعية مما يؤدّي الى إضعاف مشاريع التنمية. - المنافسة الشرسة التي تتعرض لها المؤسسات المحلية نتيجة انفتاح الأسواق والتجارة الحرة.

<p>- عائق تاريخي ناتج عن الإستعمار و استمرار التبعية السياسية الأمر الذي ساهم في نهب ثروات عالم الجنوب و ما يزال.</p> <p>- تحكم البورصات العالمية بأسعار المواد الأولية والعملات مما يحرم عالم الجنوب من عائدات مالية كبيرة.</p>	
<p>اوضح مدى التجانس بين دول الجنوب</p>	<p>اوضح مدى تجانس دول عالم الشمال</p>
<p>تتفاوت دول الجنوب في ما بينها بشكل واضح في معظم المؤشرات</p>	<p>على الرغم من تقارب بعض المؤشرات في العديد من دول عالم الشمال إلا أنها غير متجانسة تماما وعلى سبيل المثال نجد ان النمو الطبيعي للسكان في بعض دول الشمال سلبي وفي البعض الآخر ايجابي كما ان عدم التجانس ظاهر في البنى الاقتصادية فمساهمت الصناعة في الاقتصاد الالمانى اكبر بكثير منها في اقتصاد ليتوانيا كذلك الاختلاف واضح في حصة الفرد من الناتج القومي بين دول أوروبا الغربية وأوروبا الشرقية كذلك يظهر عدم التجانس ضمن الدولة الواحدة ما بين الاجنياء والفقراء</p>

الدرس الرابع: العلاقات بين عالمي الشمال والجنوب

مصطلحات وتعابير

<p>تحدث عندما لا تتمكن دولة مدينة من سداد القروض المستحقة مما يستدعي تدخلا خارجيا</p>	<p>ازمة المديونية</p>
<p>احد المؤسسات المالية الدولية (منظمة التجارة العالمية - البنك الدولي) يهتم بمعالجة الأزمات المالية والاقتصادية التي تنشأ حول العالم.</p>	<p>صندوق النقد الدولي</p>

أسئلة وأجوبة

١. أوضح حاجة عالم الشمال إلى عالم الجنوب.

نفط - مواد اولية - يد عاملة - اسواق

الحاجة الى النفط: ستدرس بالتفصيل في درس النفط.

الحاجة الى المواد الأولية المتوفرة في الجنوب.

تشكل المواد الأولية وبخاصة المعدنية اساس لصناعات عالم الشمال المتطورة وبالرغم من توفر بعض هذه المواد فيها إلا أنها تسعى الى السيطرة على مكامن الإحتياطي لهذه المعادن في عالم الجنوب (إفريقيا خصوصاً).

الحاجة إلى أسواق الجنوب التي تتميز بضخامتها نظراً لعدد المستهلكين الكبير وحاجتهم المتزايدة للسلع المصنعة والزراعية مما يؤمن تصريف فائض إنتاجها.

الحاجة الى اليد العاملة الفنية والرخيصة المتوفرة في دول الجنوب، بهدف خفض كلفة الإنتاج الأمر الذي يدفع الى نقل المصانع إلى الجنوب عبر الشركات المتعددة الجنسيات.

٢. أوضح حاجة عالم الجنوب إلى عالم الشمال.

أولاً: الحاجة الى فرص العمل:

الدافع: - ارتفاع الاجر في عالم الشمال.

- توفر فرص العمل.

النتائج: - هجرة الأدمغة من عالم الجنوب الى عالم الشمال.

- حركة هجرة غير شرعية من عالم الجنوب الى عالم الشمال.

- منافسة اليد العاملة المحلية وتفشي البطالة بين مواطني عالم الشمال.

- وجود ازمات اجتماعية بين مجتمعات المهاجرين وزيادة الضغط على الدول في سبيل تأمين الضمانات والرعاية

الإجتماعية.

الحلول المعتمدة من قبل دول عالم الشمال:

- فرض دول الشمال إجراءات صارمة للحد من موجات الهجرة الجنوبية.

- تسعى دول الشمال إلى استقطاب أدمغة دول الجنوب للإفادة من طاقاتها الإنتاجية دون أن تتكبد الكثير في إعدادها.

- تقوم دول الشمال بنقل فروع شركاتها الى دول الجنوب بهدف استقطاب اليد العاملة محلياً وبالأجور المحلية.

ثانياً: الحاجة للتكنولوجيا:

سعت دول عالم الجنوب للتزوّد بالتقنيات الحديثة التي يحتكرها عالم الشمال ما أوقعها بالتبعية لأن:

- دول الجنوب اكتفت باستيراد التكنولوجيا من دون توليدها.

- دول الجنوب خضعت للإحتكار وللشروط المفروضة عليها لقاء حصولها على التكنولوجيا من الشمال ومنها عقود

الصيانة بيد الدول المنتجة ووجود فنيين من عالم الشمال للتدريب عليها أو تشغيلها.

ثالثاً: الحاجة لمساعدات عالم الشمال :

أنواعها: مالية (هبات - قروض...)، فنية (دراسات، خبراء، ...) وعينية (مساعدات غذائية ، أدوية ، آلات ، تجهيزات وعتاد عسكري)

دوافع عالم الشمال لتقديمها: - تحقيق مصالحها الاقتصادية من خلال ربط الدول المتلقية للمساعدات بعلاقات تجارية (شراء الأسلحة والعتاد....)

- تعزيز الدول المانحة لهيمنتها في المجالات السياسية والاقتصادية و الثقافية.

- درء المخاطر الناتجة عن الأزمات الطارئة (التهجير، الأوبئة....)

اسباب فشل المساعدات في تحقيق التنمية: - ضعف التخطيط السليم الذي يقلل من فاعليتها على الصعيد التنموي.

- الفساد الإداري وغياب المسائلة والشفافية الأمر الذي يؤدي الى هدر المساعدات.

- الشروط التي تفرضها الدول المانحة وتوجيهها المساعدات الى القطاعات الأقل تأثيرا على الصعيد التنموي.

رابعاً: الحاجة الى الإستثمارات: تسعى دول الجنوب الى جذب الإستثمارات لتحريك الدورة الاقتصادية (انظر الشركات متعددة الجنسيات)

خامساً: الحاجة الى الإستدانة: لسد العجز في ميزان المدفوعات (انظر المديونية).

الشركات متعددة الجنسيات

٣. اذكر مقومات الإنتاج التي تملكها الشركات المتعددة الجنسيات.

- رساميل ضخمة - تكنولوجيا متطورة (آلات ، إنتاج ، مواصلات) - قدرة تسويقية كبيرة- كادرات فنية ومتخصصة (خبراء ومهندسون ...) - شبكات إعلام وإعلان متطورة ...

٤. أوضح الأسباب الداخلية (المتعلقة بالوطن الأم) التي تدفع بالشركات إلى نقل العديد من نشاطاتها إلى خارج موطنها الأم.

أ. تهرباً من الضرائب المرتفعة مقابل الاغراءات الضريبية المعتمدة في بعض دول الجنوب.

ب. تفادياً للقيود البيئية الصارمة الأمر الذي يحد من إمكانية إقامة بعض الصناعات الملوثة مقابل ضعف هذه القيود في معظم دول الجنوب.

ج. تهرباً من الأجور المرتفعة مقابل تدني أجور اليد العاملة المتخصصة في اغلب دول الجنوب.

د. تهرباً من المساهمات المالية المفروضة عليها لقاء الضمانات الاجتماعية ...

هـ. ارتفاع كلفة الإنتاج في البلد الأم لإضطرارها الى استيراد العديد من مستلزمات الإنتاج (مواد أولية ، مصادر طاقة ...) بالإضافة الى تكاليف النقل.

٥. أوضح النتائج الإيجابية التي تترتب على عالم الجنوب جرّاء انتشار الشركات المتعددة الجنسيات في دوله.

- تطوّر بعض القطاعات الاقتصادية، خاصة القطاع الصناعي - تنشئ المصانع والمؤسسات مما يؤدي إلى تأمين فرص عمل ليد العاملة المحلية، مما يخفف من ظاهرة البطالة - تأمين تصريف مضمون ومريح للمنتجات المحلية من زراعية ومواد أولية معدنية - زيادة الدخل الوطني من خلال اتساع حركة تسويق المنتجات المحلية خاصة على الصعيد الخارجي - رفع مستوى المعيشة نسبياً، وانعكاس ذلك إيجاباً على المستويات الغذائية والصحية والاجتماعية - إدخال التكنولوجيا المتطورة إلى الدولة المضيفة للشركات - عائدات مالية مهمة لخزينة الدولة (رسوم وضرائب). - تؤدي إلى استثمار الموارد الطبيعية المعطلة في بعض دول عالم الجنوب.

٦. أوضح النتائج السلبية التي تترتب على عالم الجنوب جرّاء انتشار الشركات المتعددة الجنسيات في دوله.

- تعمل على استصدار تشريعات تلائم عملها ولا تكون في معظم الأحيان لمصلحة البلد الذي تتمركز فيه (رواتب متدنية، ضمانات إجتماعية محدودة، غياب التنظيم النقابي الفعال، وضرائب شبه معدومة). - الإستثمار المكثف للموارد ممّا يؤدي لإستنزافها. - آثار سلبية على البيئة نتيجة انعدام القيود البيئية . - توجيه الاقتصاد في عالم الجنوب بما يخدم مصلحة هذه الشركات على حساب مصلحة الاقتصاد الوطني (زراعات صناعية على حساب الصناعات الغذائية). - الهيمنة الاقتصادية على هذه الدول وما ينجم عنها.

٧. أوضح اجراءات يمكن لدول الجنوب ان تتعدهما لتحقيق مكاسب مهمة من وجود الشركات المتعددة الجنسيات.

- تفعيل الرقابة على نشاطات هذه الشركات.
- إلزام الشركات بتوظيف قسم من ارباحها في مشاريع تنموية داخل الدولة.
- اشراك الراسمال الوطني بنسبة محدودة من راسمال الشركة.
- تحديد القطاعات الانتاجية التي يسمح للشركات في الاستثمار بها.

٨. أوضح التأثير المتبادل (العلاقة الجدلية) القائم ما بين الشركات متعددة الجنسيات والعولمة.

دور العولمة:

- تعمل العولمة على فتح الحدود وحرية انتقال الاموال والسلع مما يسهل عمل الشركات متعددة الجنسيات ويسهم في انتشارها.

- تسهم العولمة في الدفع الى اعتماد سياسة الخصخصة الأمر الذي يستقطب استثمارات هذه الشركات.

دور الشركات:

- تعمل الشركات على ترابط مناطق الإنتاج والأسواق المختلفة في العالم (تتخطى الحدود الوطنية).
- تسعى الشركات الى الضغط لتطبيق السياسات المتوافقة مع مبادئ العولمة والتي تخدم مصالحها.

٩. السياسات التي تعتمدها دول الشمال لتسهيل عمل شركاتها في الخارج:

- العمل لتغيير الأنظمة المعارضة ودعم قيام أنظمة حكم موالية لها (التدخل العسكري، دعم الحركات الانقلابية...)
- تقديم الإغراءات لهذه الحكومات لتسهيل عمل شركاتها (مساعدات مالية وفنية وعينية...).

- ربطها بالديون لتحقيق تبعية اقتصادية تمكنها من تسهيل عمل شركاتها.

- العمل على تعميم النظام الرأسمالي في العالم ومبادئ العولمة (الخصخصة، فتح الأسواق، ...).

١٠. اذكر السياسات التي تعتمد عليها دول الجنوب لاستقطاب هذه الشركات.

- تقديم التسهيلات الضريبية (تخفيض - إلغاء).

- إصدار التشريعات الملائمة على الصعيد المالي (تحويل الأموال إلى الخارج).

- التخفيف من القيود البيئية.

- توفير البنى التحتية اللازمة لإقامة مشاريعها (هاتف، كهرباء، مياه، طرق).

- اعتماد سياسة الخصخصة الأمر الذي يتيح لها تملك مؤسسات القطاع العام.

١١. أوضح العوامل التي تجعل الشركات المتعددة الجنسيات تتوجه باستثماراتها إلى بعض دول الجنوب.

- استقرار نسبي في الوضعين السياسي والاقتصادي.

- توفر البنى التحتية اللازمة لإقامة المشاريع الاقتصادية

- وجود التشريعات الملائمة وتقديم الإغراءات الضريبية ...

- وفرة المواد الأولية وتنوعها ...

- وجود اليد العاملة الماهرة وقليلة الأجر ...

١٢. أوضح الفرص التي وفرتها العولمة لنشاط الشركات المتعددة الجنسيات.

- فرص نقل استثماراتها من مكان إلى آخر دون قيود تحدّ من حركتها.

- فرصة تصدير منتجاتها من البلد الذي يقوم فيها فرع الشركة إلى أي بلد آخر.

- وفرت العولمة للشركات الفرص الملائمة للاستثمار نتيجة سيادة النظام الرأسمالي في معظم مناطق العالم وتحرك

آلياته المختلفة (الخصخصة، الحرية الاقتصادية بمختلف وجوها)

- سهلت العولمة انتقال العديد من مقومات الإنتاج (معلوماتية، معارف، مهارات، تكنولوجيا...) إلى مناطق عديدة

مما أمّن للشركات شروط الاستثمار المناسبة.

١٣. أوضح دور الشركات متعددة الجنسيات في تعميق الفوارق بين عالمي الشمال والجنوب.

أ. تحويل أرباح الشركات المحققة في عالم الجنوب إلى عالم الشمال.

ب. نهب واستنزاف الثروات الوطنية (مواد أولية، مصادر طاقة...).

- ج. القضاء على المؤسسات الاقتصادية الوطنية مما يؤدي الى تفاقم البطالة بسبب عدم قدرة هذه المؤسسات على الصمود في وجه المنافسة.
- د. سعيها لفرض شروط وتشريعات في عالم الجنوب بما يخدم مصالحها على حساب عمال وشعوب عالم الجنوب .
١٤. أوضح الأثر السلبي لسياسة الشركات على عالم الشمال.
- إنتشار البطالة بفعل اندماج الشركات ونقل العديد من مؤسساتها إلى الجنوب.
 - إنهيار المؤسسات الصغرى بفعل هيمنة المؤسسات الكبرى.
 - تشكل الشركات مراكز قوى مؤثرة في القرار السياسي.
١٥. أوضح الأثر السلبي للشركات على عالم الجنوب.
- القضاء على بعض القطاعات الإنتاجية المحلية بفعل عدم قدرتها على المنافسة وبالتالي تزايد نسبة البطالة.
 - الهيمنة على حكومات هذه الدول والتأثير في قراراتها السياسية والاقتصادية.
١٦. بين متى تكون الشركات عامل مساعد في تحقيق التنمية في دول الجنوب.
- عندما تساعد بإدخال التكنولوجيا المتطورة إلى دول الجنوب.
 - عندما تقوم باستثمار الموارد الطبيعية المعطلة في دول الجنوب.
 - عندما تساهم في خلق الكثير من فرص العمل أمام مواطني دول الجنوب.
 - عندما تحقق لدول الجنوب أرباحاً وعائدات مالية لخزينة الدولة من خلال الرسوم والضرائب.
 - عندما يتم تحويل بعض الدول إلى قوى تجارية بفعل تزايد صادراتها وبخاصة الصناعية منها.
 - عندما تستثمر هذه الشركات أموالها في القطاعات الإنتاجية كالزراعة والصناعة.
١٧. بين متى تكون الشركات عامل معيق للتنمية في دول الجنوب.
- منافسة سلعها للسلع الوطنية مما يهدد استمرارية المؤسسات الاقتصادية الوطنية الصغيرة لعدم قدرتها على المنافسة ما يؤدي إلى انهيار هذه المؤسسات وتقشي البطالة.
 - ضغط هذه الشركات على حكومات بعض دول الجنوب لإقرار قوانين تصب مصلحتها على حساب العمال والبيئة
 - الاستثمار المكثف للموارد الطبيعية ما يؤدي إلى سرعة استنزافها.
 - توجيه الاقتصاد بما يخدم مصلحة هذه الشركات على مصلحة الاقتصاد الوطني.
 - الآثار السلبية على القوى العاملة بفعل التشريعات التي تصدرها الحكومات لمصلحة هذه الشركات كتجميد الأجور والضمانات الاجتماعية المحدودة.
١٨. أوضح الآثار الاقتصادية الإيجابية للشركات المتعددة الجنسيات على دول الشمال.
- تحقيق الأرباح لدول الشمال المحققة بفعل استثماراتها في دول عديدة وفي مجالات متنوعة.

- تأمين الكثير من السلع لمواطني دول الشمال بأسعار مناسبة نتيجة تخفيض كلفة إنتاجها بفعل تصنيعها في دول تتوفر فيها عناصر الإنتاج المناسبة
- عززت من قوة عالم الشمال الاقتصادية في مختلف الميادين (تجارة، صناعة، زراعة، خدمات)
- الاستفادة من أسواق دول عالم الجنوب.

١٩. أوضح الإجراءات التي تعتمدها حكومات دول الجنوب لتكون استثمارات الشركات المتعددة الجنسيات فيها مساعدًا في تنميتها.

- تحديد مجالات الاستثمار لهذه الشركات في قطاعات يصعب على دول الجنوب الاستثمار فيها.
 - إلزام هذه الشركات بإعادة توظيف قسم من أرباحها في البلد الذي تستثمر فيه.
 - تدريب اليد العاملة المحلية على الوسائل المتطورة والتقنيات الحديثة في المجال الذي تستثمر في هذه الشركات للإستعانة بها والاستفادة منها في عملية التنمية.
 - عدم السماح للشركات بالتحكم بالأسواق المحلية عبر السماح باستمرار المنافسة وحماية السلع المحلية الوطنية.
٢٠. هل ترى أن نقل بعض من مصانع عالم الشمال إلى عالم الجنوب هو الحل الأوحدي المؤدي لوقف هجرة اليد العاملة الجنوبية باتجاه الشمال؟ برّر إجابتك.
- الجواب المنطقي : كلا .

- التبرير : - ان نقل هذه المصانع لا يحل مشكلة البطالة كليًا.
- ان العمل في هذه المصانع لا يعني أجرًا وتقديمات إجتماعية كافية.
- للهجرة أسباب عديدة ولا تقتصر على السبب الاقتصادي.

٢١. أوضح أشكال التبعية.

- أ. **التبعية الاقتصادية:** تتمثل باستيراد دول الجنوب التجهيزات والآلات والسلع المصنعة وبالمقابل تصدير المواد الأولية الاستخراجية والزراعات التصديرية. واحتكار الشمال لدوات الانتاج المتطورة وتحكمها بإنتاج الصناعات عالية التقنية. كما تمثل بقدرتها على التأثير في القرارات الاقتصادية لمعظم دول الجنوب بالإضافة الى هيمنتها على معظم المبادلات التجارية من خلال استثماراتها في دول الجنوب.
- ب. **التبعية المالية:** تتمثل بربط دول الجنوب عملاتها وتسعير وموادها الأولية بعملات دول الشمال.
- ج. **التبعية الثقافية:** تتمثل بانتشار مظاهر وأنماط الاستهلاك الغربية في دول الجنوب وما لها من أثر على ثقافات هذه الدول (فنون - لغة - انماط السلوك...).
- د. **التبعية العلمية:** تتمثل باعتماد دول الجنوب نتائج مراكز الأبحاث والابتكارات والفنون والمناهج المدرسية لدول عالم الشمال.

هـ. التَّبعية السَّياسية: إن هذه الأشكال من التَّبعية إضافة إلى العلاقات السَّياسية التي تربط الشَّمال بمعظم حكومات عالم الجنوب جعلت من هذه الدَّول تابعة سياسيًا لدول عالم الشَّمال.

المديونية

٢٢. اذكر الأسباب تدفع بالجنوب إلى الاستدانة.

- عجز موازين المدفوعات نتيجة العلاقة الغير متكافئة بينها وبين الشَّمال.
- استمرار العجز في موارد الخزينة في معظم دول الجنوب .
- الرغبة في إقامة مشاريع تنموية وعجز حكومات دول الجنوب عن تأمين مصادر التَّمويل الكافية محليًا.
- ضرورة تأمين النِّققات الاجتماعيَّة والأمنيَّة المتزايدة بفعل تزايد عدد السَّكان ولتسيير قطاعات الدَّولة.
- ضخامة المصاريف العسكريَّة نتيجة صفقات التَّسلَّح الضخمة.
- تسديد بعض من الديون المستحقة على بعض دول الجنوب وعجزها عن تأمين هذه المستحقات بمواردها الذاتية.
- نتيجة أزمات مالِيَّة طارئة.

٢٣. أوضح توجيهات صندوق النِّقد الدَّولي لمعالجة أزمة المديونية.

- خفض سعر صرف العملة الوطنيَّة.
- اعتماد سياسة تَقْشَف مالي (خفض الإنفاق، تقليص عدد موظفي الدَّولة، تجميد الأجور والرواتب،...).
- تحرير التَّجارة الخارجِيَّة (إلغاء كوتا الاستيراد، خفض أو إلغاء الجمارك، تحرير حركة الرساميل...).
- خصخصة مؤسَّسات الدَّولة (خاصة المتداعيَّة منها).
- تحرير الأسعار وإلغاء دعم الدَّولة لبعض السَّلع الأساسيَّة.
- تطبيق الإصلاحات الماليَّة (زيادة على الضرائب والرسوم..).
- فرض الرقابة على الكتلة النِّقدِيَّة الوطنيَّة.

٢٤. اذكر النِّتائج السَّياسية التي تترتَّب على عالم الجنوب جرَّاء تنامي حجم مديونيته.

- هيمنة سياسيَّة لدول الدَّائنة.

- مشكلات سياسيَّة داخليَّة في الدَّولة المدينة.

٢٥. اذكر النِّتائج الاقتصاديَّة جرَّاء عدم إلتزام الدَّولة تسديد ديونها.

- تعرضها لعقوبات اقتصاديَّة.

- إمكانيَّة مصادرة ممتلكاتها في الخارج.

- تقديم الدولة المدينة تنازلات اقتصادية للدولة الدائنة.

- المشكلات الاقتصادية المترتبة عن تنامي خدمة الدين.

٢٦. اذكر المكاسب التي تحققها دول عالم الشمال من خلال تقديمها الديون لدول عالم الجنوب.

- توظيف أموالها الفائضة بمرود مضمون.

- لتأكيد هيمنتها الاقتصادية/السياسية على الدولة المدينة.

- لتوفير شروط العمل المناسبة لشركاتها متعددة الجنسيات (الخصخصة، التشريعات...).

- ربط مشتريات الدولة المدينة بمؤسسات إنتاج الدولة الدائنة.

٢٧. متى تكون المساعدات عاملا مساعدا في تحقيق التنمية الاقتصادية في عالم الجنوب

حينما توظف هذه القروض والمساعدات في مشاريع اقتصادية مربحة تساعد في تسديد هذه القروض وفي تمويل مشاريع اقتصادية اخرى.

٢٨. أوضح العوامل التي تدفع ببعض الدول الدائنة إلى اعفاء بعض الدول المدينة من ديونها.

- معرفة الدول الدائنة باستحالة استرداد هذه الديون من بعض الدول الفقيرة جدًا وتحقيق مكاسب إعلامية.

- تحقيق بعض الدول الدائنة مكاسب اقتصادية لا سيما في مجال الاستثمارات والشركات والاتفاقيات المالية والتجارية مما يمكنها من تحقيق فوائد وأرباح كبيرة..

- تحقيق مكاسب سياسية في الدول الفقيرة وإستمرار هيمنة الشمال الاقتصادية والسياسية على دول الجنوب.

٢٩. أوضح الاسباب التي تحول دون إسهام المساعدات التي يقدمها عالم الشمال وشركاته في تحقيق التنمية في معظم دول الجنوب.

- صرف معظم هذه المساعدات لتغطية نفقات حكومية مستحقة.

- استخدامها في خدمة دين خارجي الامر الذي حال دون توظيفها في قطاعات انتاجية.

- إنفاق نسبة كبيرة من المساعدات المالية في شراء أسلحة (قد تكون من الدول المانحة نفسها).

- توظيف محدود في المجالات التنموية لسيطرة الفساد الحكومي والاداري.

- انفاق هذه المساعدات في تنفيذ خطط استهلاكية ضعيفة المردود.

- ضعف التخطيط السليم ما يحول دون الاستفادة الممكنة منها.

- الشروط المجحفة بحق الدول المتلقية لهذه المساعدات والتي تفرضها الدول المانحة...

مصطلحات وتعابير

التجارة المقيدة	هي التجارة الخارجية التي تخضع لشروط سياسية واقتصادية خاصة بحيث تفرض قيود على حركة التبادل التجاري بين الدول.
-----------------	--

التجارة الحرة	هي التجارة الخارجية التي لا تخضع إلى أي نوع من القيود (الرسوم الجمركية - القيود الكمية - القيود على أنواع السلع - حماية الملكية الفكرية). التي تحدّ من حرية المبادلات التجارية العالمية بهدف تسهيل حركة البضائع والمنتجات بين الدول.
الغات GATT	هي الاتفاقية العامة للتعريفات والتجارة بدأت سنة ١٩٤٧ وقد دعت بجولات الغات وهي كناية عن إتفاقيات متعدّدة الأطراف بين الدول الصناعية ومن أبرز جولاتها: جولة ديلون، جولة كندي، جولة طوكيو، جولة الأوروغواي.
منظمة التجارة الدولية	تأسست في ١ ك ٢ ١٩٩٥ وهي ثمرة الجولة الأخيرة من إتفاقيات الغات وقد حلت محلّها في إدارة نظام التجارة الحرة في العالم.

الدرس الخامس - التجارة الدولية بين التقييد والتحرير

١. اذكر الأسباب التي تدفع لاعتماد احد نمطي التجارة الدولية.

التجارة المقيدة	التجارة الحرة
<ul style="list-style-type: none"> - حماية إنتاجها الوطني من المنافسة الأجنبية ولا سيما من سلع الدول المتطورة. - حماية اليد العاملة الوطنية لان تدفق السلع الأجنبية بدون قيود يؤدي الى منافسة السلع المحلية في الدول المستوردة (إفقال المصانع و بطالة). - تؤمن الرسوم الجمركية على السلع المستوردة عائدات مهمة للخزينة في الدول التي تعتمد هذا النمط. - دوافع سياسية كأن تمتنع بعض الدول عن تصدير أو استيراد أية منتجات دول أخرى بسبب الخلافات السياسية أو تعارض الأنظمة (موقف واشنطن - هافانا) أو (موقف العرب من إسرائيل) - دوافع اجتماعية حيث يمتنع الأفراد بموجبها عن استهلاك أو استيراد منتجات دولة معينة يكون استهلاكها مخالفا للعادات السائدة (المشروبات الكحولية في الدول الإسلامية). 	<ul style="list-style-type: none"> - التزام الدول المنتصرة بعد الحرب العالمية الثانية بتطبيق بنود ميثاق الأطلسي وبخاصة فيما يخص تسهيل التجارة وحق الشعوب في الحصول على المواد الخام. - ضخامة إنتاج الدول الصناعية (الصناعي والزراعي) وتشابه إنتاجها الأمر الذي يدفع هذه الدول إلى التوجه نحو الأسواق العالمية لتصريف إنتاجها. - بروز الولايات المتحدة الأميركية كقوة إقتصادية عالمية وترويجها للتجارة الحرة (الغات) لفتح الأسواق أمام منتجاتها. - تحرير التجارة يخفف من حدة التوتر السياسي في العلاقات الدولية (التنافس على الأسواق). - رغبة العديد من الدول الفقيرة التي لا تملك موارد هامة في استقطاب الرساميل.

٢. حدّد أشكال التجارة المقيدة:

- القيود الفنية والصحية التي تفرضها خاصة الدول الصناعية على الواردات التي تدخل إلى أسواقها.
- اعتماد نظام الكوتا أو الحصص بحيث يتم تحديد الكميات المسموح باستيرادها.
- تطبيق نظام الأسواق المحمية عن طريق توحيد الأسعار الداخلية وتطبيق سياسات التفاضل الإقليمي.
- الإتفاقيات الثنائية وبخاصة التي وقّعت بين الولايات المتحدة واليابان والاتحاد الأوروبي والتي تحدّد الأنواع والكميات التي يسمح بتصديرها .
- اعتماد مبدأ المعاملة بالمثل أي استيراد سلع ومنتجات من دولة ما مقابل تصدير منتجات إلى الدولة عينها.
- دعم الإنتاج المحلي وبخاصة الزراعي في بعض دول الشمال.

ثانياً : إتفاقيات الغات ومنظمة التجارة العالمية

٣. قارن بين ادوار كلّ من إتفاقيات الغات ومنظمة التجارة العالمية.

إتفاقيات الغات	منظمة التجارة العالمية
<ul style="list-style-type: none"> - إزالة الحواجز الجمركية والتجارية من أمام حركة المبادلات التجارية. - إلغاء مبدأ الدولة المفضلة في المبادلات التجارية. 	<ul style="list-style-type: none"> - تنفيذ بنود إتفاقية الغات . - وضع الآليات لحل المنازعات الناشئة بين الدول. - تنظيم المفاوضات لتحقيق المزيد من خطوات التحرير في التجارة الدولية. - تطبيق قواعد الحماية البيئية والاجتماعية للعمال حتى تصبح شروط الإنتاج متساوية بين الدول. - إلغاء تدابير الحماية على صادرات الدول الأكثر فقراً.
<p>* الصعوبات التي تواجهها :</p> <ul style="list-style-type: none"> - إن تحرير الأسواق يضر بمصالح العديد من الدول النامية - إن الصادرات الزراعية ما زالت موضع خلاف بين الدول الصناعية 	

٤. اذكر الإجراءات الاقتصادية التي ينبغي على عالم الجنوب اعتمادها لتكون عملية تحرير التجارة في مصلحة اقتصاده.

- التطوير النوعي للمنتجات الصناعية والزراعية .

- تحقيق مستوى من الأسعار المنافسة لمنتجاته الصناعية والزراعية .

- إعادة النظر بالسياسات والتشريعات الاقتصادية .

٥. اذكر الأسباب التي تدفع بدول الشمال لاعتماد التجارة الحرة:

- الالتزام بتطبيق ميثاق الأطلسي

- تزايد إنتاج الدول الصناعية، لاسيما الولايات المتحدة الأميركية

- تشابه إنتاج هذه الدول

- لتخطي أزمات الركود الاقتصادي.

- ضخامة الإنتاج الزراعي والصناعي والحاجة إلى أسواق واسعة لتصريف الفائض منه

- لتجنب التوتر الدولي نتيجة التنافس بين القوى الاقتصادية للحصول على الأسواق العالمية

- امتلاك دول الشمال للوسائل التي توفر لمنتجاتها القدرة التنافسية التي تمكنها من دخول الأسواق العالمية.

٦. اذكر الأسباب التي تدفع ببعض دول عالم الجنوب إلى تبني سياسة تحرير التجارة

- فتح الأسواق العالمية أمام منتجاتها.

- دفع دول الجنوب إلى تحسين نوعية منتجاتها لتمكينها من المنافسة.

- حصول مستهلكي عالم الجنوب على سلع جيدة وبأسعارٍ متدنية نسبياً.

- تأمين وارداتها بأسعار تنافسية.

- تماشياً مع سياسة العولمة التي لا يمكن مواجهتها (عدم إمكانية البقاء منعزلة في النظام الجديد).

٧. اذكر الأسباب التي تدفع ببعض دول الجنوب إلى معارضة هذه السياسة:

- ضعف قدرة هذه الدول على منافسة منتجات الدول الصناعية المتقدمة في أسواق دول الجنوب وفي الأسواق العالمية

- بسبب المشكلات الاقتصادية والاجتماعية التي يمكن أن يسببها لها إغراق أسواقها بمنتجات الدول الصناعية (كساد، إفلاس، مؤسسات، بطالة...)

- لأنّ اعتماد نمط التجارة الحرة يحرمها من عائدات جمركية تعتبرها أساسية في موارد الخزينة

- بسبب ضعف قدرة المنظمة على فرض تطبيق مبادئها على كل الدول غنيها وفقيرها ...

- حماية الإنتاج الوطني.

٨. اذكر الأسباب التي تبين عدم قدرة عالم الجنوب على جعل التبادل التجاري بين دوله بديلاً عن مبادلاته مع عالم الشمال.

- تشابه الإنتاج الزراعي والصناعي في دول الجنوب.
 - ضخامة الاستهلاك المحلي من معظم السلع المنتجة (قلة الفائض للتصدير).
 - ضعف التعاون والتنسيق في ما بين دول الجنوب.
 - عجز معظم دول عالم الجنوب عن الإنتاج الصناعي المتطور.
 - عدم قدرة عالم الجنوب على تأمين احتياجاته من بعض السلع من دوله لوجودها فقط في عالم الشمال.
٩. اذكر الأسباب التي تدفع بدول الشمال إلى عدم الالتزام بمبادئ التجارة الحرة
- حينما تهدد الواردات إنتاجها الوطني بسبب السعر المنافس والنوعية الجيدة

- الحفاظ على مصالح مواطنيها كالعامل والمزارعين لأنّ المنافسة تؤدي إلى تضرر مصالحهم
- بسبب نوعية بعض المنتجات التي لا تتلاءم مع المواصفات الصحية والبيئية ...

١٠. اذكر المكاسب التي يصرّوها عالم الشمال لعالم الجنوب لإقناعه باعتماد نمط التجارة الحرة

- تحسّن نوعية إنتاجها ودفعها إلى تنويعه لتتمكن من المنافسة في الأسواق العالمية
- فتح الأسواق العالمية الواسعة امام منتجات هذه الدول
- حصول مواطني هذه الدول على منتجات ذات نوعية جيّدة وبأسعار مناسبة

١١. هل ترى في الازدواجية التي يمارسها الشمال في المجال التجاري توافقاً مع مفهوم العولمة ؟ برّر إجابتك .

- الجواب المنطقي : كلاً ، التبرير : تهدف العولمة إلى فتح الأسواق وإلغاء جميع القيود التي تحد من المبادلات التجارية العالمية ، بالمقابل فإنّ عالم الشمال يلجأ إلى اتخاذ بعض الإجراءات التي تحدّ من هذه المبادلات كفرض المواصفات على الواردات ، وسياسة الدعم الزراعي وأحياناً فرض رسوم جمركية وهذا ما يتناقض مع مفهوم العولمة

١٢. أوضح أثر التنمية الاقتصادية في تطوير التجارة الخارجية (العلاقة ما بين التنمية والتجارة الخارجية) .

- إنّ التنمية الاقتصادية تؤدي إلى زيادة كميات المنتجات الزراعية والصناعية التي قد تفيض عن حاجات السكان مما يزيد الصادرات

- إنّ التنمية الاقتصادية تؤدي إلى تحسين نوعية المنتجات الزراعية والصناعية مما يمكنها من المنافسة بحيث تفتح أمامها مجالات التصريف في الأسواق العالمية .

- إنّ التنمية الاقتصادية تؤدي إلى رفع مستوى معيشة السكان الأمر الذي يرفع من قدراتهم الشرائية فيزداد الطلب على السلع المتنوعة وتزداد بالتالي المستوردات

١٣. اوضح دور كل من التجارة المقيدة والتجارة الحرة في تطبيق التنمية الاقتصادية

* **دور التجارة المقيدة :** - إنّ التجارة المقيدة (الحمائية) توفّر الحماية للإنتاج المحلي الزراعي والصناعي للدول ، مما يسهل تصريفها في الأسواق الداخلية الأمر الذي يسمح بتطوير المؤسسات الإنتاجية المحلية ما يحافظ على ديمومة العمل لليد العاملة ويحميها من البطالة .

* **دور التجارة الحرّة :** - إنّ التجارة الحرّة تدفع إلى تحسين نوعية المنتجات الوطنية كي تستطيع منافسة السلع الأجنبية في الأسواق العالمية

- إنّ التجارة الحرّة تفتح الأسواق الواسعة أمام منتجات الوطنية مما يدفع إلى تطوير المؤسسات الإنتاجية لديها